

إدارة بايدن تضع اليمن على أولوية سياستها الخارجية

وزير الخارجية اليمني أحمد عوض بن مبارك لـ «العرب»: تجربتنا مع الحوثيين مريرة وهناك ثلاث ضمانات لإلزامهم بتنفيذ الاتفاقات

وزير الخارجية اليمني أحمد عوض بن مبارك يؤكد في حديث لـ «العرب» اهتمام الإدارة الأمريكية الجديدة بالقضية اليمنية ووضعها ضمن أولوياتها في المرحلة القادمة، معتبراً أن خطاب الرئيس الأميركي جو بايدن جاء متسقاً مع موقف الحكومة اليمنية التي ترغب في التوصل إلى حل سياسي يرضي جميع أطراف النزاع في اليمن وينهي الحرب التي أشعلتها الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران حتى ينعم الشعب اليمني بالأمن والسلام والاستقرار، وهو ما سينعكس على استقرار المنطقة ككل.



صالح البيضاوي
صحافي يمني

أكد وزير الخارجية اليمني أحمد عوض بن مبارك أن الحراك الأميركي والأممي المتزايد حول الملف اليمني يعد انعكاساً لأهمية اليمن وموقعه في سلم أولويات الإدارة الأميركية الجديدة، وأضاف العلاقات اليمنية - الأميركية بأنها تاريخية وإستراتيجية حتى مع تعاقب الإدارات الأميركية المختلفة التي قال إنها لم تؤثر على طبيعة هذه العلاقات ولا على التنسيق والتعاون المشترك بين البلدين في مختلف المجالات.

واعتبر بن مبارك الذي شغل منصب سفير اليمن في واشنطن قبل توليه حقيبة وزارة الخارجية في الحكومة المنتهكة عن «اتفاق الرياض» في حديثه لـ «العرب» أنه خلال العقد الماضي ومع تعاقب إدارات أميركية مختلفة «لعبت الولايات المتحدة دوراً حيوياً وفعالاً في ضمان الانتقال السلمي للسلطة في اليمن، ورعت استكمال خطوات العملية الانتقالية التي لم يكتب لها أن تستكمل نجاحها بسبب انقلاب الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران على العملية السياسية وعلى مخرجات الحوار الوطني الشامل وإسعالها للحرب التي يدفغ كافة أبناء شعبنا ثمنها حتى اليوم».

وفي تعليقه على تزايد الاهتمام الأميركي بالملف اليمني وصف بن مبارك قرار واشنطن بتعيين مبعوث خاص لها إلى اليمن بأنه إيجابي، مؤكداً على أن الحكومة اليمنية تنظر إلى هذا القرار بإيجابية «خاصة وأن تيم ليندر كينغ دبلوماسي مخضرم وذو خبرة ومعرفه واسعة بالوضع في اليمن والإقليم»، لافتاً إلى أن «الحكومة اليمنية رحبت بهذا القرار وأكدت على استعدادها للتعاون مع المبعوث الأميركي الخاص إلى اليمن للوصول إلى سلام شامل ومستدام مبني على المرجعيات الثلاث وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالشأن اليمني وخاصة القرار 2216».

وفي تعليقه على مواقف اليمنيين المناهضين للانقلاب الحوثي الذين يبدون تشككاً على مواقع التواصل الاجتماعي تجاه تحركات المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث ورؤيته لوقف إطلاق النار الشامل الموسعة «الإعلان المشترك» وموقف الحكومة من هذا الإعلان، قال وزير الخارجية اليمني «لقد تعاملت الحكومة بإيجابية مع الجهود الأممية التي يقودها المبعوث الخاص للأمم العام مارتن غريفيث ووافقت على النسخة الأولى لمشروع الإعلان المشترك في شهر مايو 2020 بما في ذلك فتح مطار صنعاء الدولي للرحلات الدولية أمام الناقل الوطني، إلا أن الميليشيات الحوثية رفضت الإعلان، ومن ثم تم تقديم نسخ جديدة للإعلان تتضمن اشتراطات الحوثيين، وقد ردت الحكومة على تلك المسودة بملاحظات لها لمتب المبعوث ولم ننتلق الرد على ملاحظاتها».

وأضاف «يرفض الحوثيون ما وافقت عليه الحكومة بأن يتم فتح مطار صنعاء للرحلات الدولية أمام الناقل الوطني وفقاً للإجراءات المتبعة في بقية المطارات اليمنية، ولا يمكن في أي حال ترك منفذ سيادي تحت تصرف ميليشيات إرهابية مسلحة. كما يرفض الحوثيون ما وافقت عليه الحكومة بصرف رواتب جميع الموظفين المدنيين وفقاً لقوائم 2014 مقابل توريد كافة موارد الدولة بما فيها المؤسسات الإيرادية في مناطق الميليشيات الحوثية إلى البنك المركزي، حيث يرفضون توريدها إلى البنك المركزي وفروعه لتبقى مصدراً لتمويل المجهود الحربي وآلة الحرب ضد أبناء الشعب اليمني».

ضمانات الحل

واستعرض بن مبارك ما وصفها بالتجارب المريرة مع الحوثيين في ما يتعلق بالاتفاقات بدءاً من



لا بد من دفع الحوثيين للعودة إلى طاولة المفاوضات

زلنا نأمل في تطويره إلى مستوى خلق شراكة سياسية مع الحكومة لتوجيه الجهود المشتركة نحو حل يضمن إنهاء الحرب في اليمن وتحقيق المصالحة الوطنية لا حلول هشّة تنتهج كوارث وتداعيات أشد خطورة من الوضع القائم».

التدخل الإيراني

وتطرق وزير الخارجية اليمني إلى الدور الإيراني في اليمن بمختلف مظاهره والذي توجّه طهران بظهور حسن إيرلي في صنعاء بصفته حاكماً عسكرياً، كما تحدث عن الإجراءات التي اتخذتها وزارة الخارجية اليمنية بخصوص تنصيب طهران سفيراً لها لدى حكومة الحوثي غير المعترف بها دولياً، مشيراً إلى أن «تهريب المدعو حسن إيرلي وإخاله إلى اليمن بطريقة غير شرعية وفرضه ممثلاً للنظام الإيراني لدى ميليشيا الحوثي يعد انتهاكاً واضحاً من قبل النظام الإيراني لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالشأن اليمني وكذلك انتهاكاً لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية».

وأضاف «لم يكن هذا الانتهاك الأول لهذا النظام ولكن سبقه الاستيلاء على المقر الدبلوماسي للجمهورية اليمنية في طهران وتسليمها لممثل ميليشيا الحوثي. وإزاء ذلك اتخذت الوزارة الإجراءات الدبلوماسية اللازمة بدءاً بإصدار بيانات لتوضيح الانتهاك الإيراني لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية والطلب من المجتمع الدولي إدانة ذلك والتحذير من التعامل معه، كما تم إرسال خطاب إلى مجلس الأمن الدولي يوضح انتهاكات إيران لميثاق الأمم المتحدة لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية وللقرار 2216. وطالبنا المجلس باتخاذ الخطوات الكفيلة بالحفاظ على قواعد القانون الدولي والتعامل مع هذه السابقة الخطيرة في العلاقات الدولية. بالإضافة إلى ذلك تحركت بعثتنا الدبلوماسية بالخارج وخطبت بلدان الاعتمده وشرحت لها خطورة انتهاك إيران لقواعد القانون الدولي وطالبنا بعدم التعامل مع ممثل الحوثيين في طهران أو ممثل النظام الإيراني لدى الحوثيين. وهذا الأمر يقودنا إلى الحديث عن التهديد الذي تمثله إيران ليس فقط على أمن واستقرار اليمن بل وعلى العديد من دول المنطقة، وهو ما تؤكد مظاهر الدمار وعدم الاستقرار في عدد من الدول العربية التي تدخلت فيها إيران في محاولتها للتوسع وتصدير ثورتها عن طريق

المكاتب الرئيسية لتلك المنظمات في صنعاء فإنها تواجه بالتأكيد الكثير من العوائق والعراقيل والانتهاكات من قبل الميليشيات الحوثية والتي تؤثر على العمل الإنساني وقد صرح بذلك الكثير من مسؤولي الأمم المتحدة. نحن دعونا الأمم المتحدة للتخلص من المركزية وإنشاء مراكز إغاثية مستقلة في مارب ومناطق أخرى من اليمن ونقل مكاتبها الرئيسية إلى العاصمة المؤقتة عدن. لا تزال هناك إشكاليات في التدخلات الإنسانية في مارب وتعز وبعض المناطق الأخرى في مناطق سيطرة الميليشيات الحوثية كمحافظة الحديدة وسنعمل بالشراكة مع الأمم المتحدة ومنظماتها لإيجاد معالجات لتلك الإشكاليات وضمان فاعلية المساعدات الإنسانية وصولها إلى مستحقيها، والانتقال من مرحلة المساعدات الطارئة إلى مرحلة مشاريع التنمية والقدرة على الصمود».

لا ضغوط

وحذر وزير الخارجية اليمني من نتائج أي ضغوط قد تمارس على الحكومة الشرعية، معتبراً أن مثل هذه الضغوط لن تخدم عملية السلام في اليمن.

وفي تعليقه على ما يدور في الأوساط الإعلامية والسياسية من حديث عن ضغوط يمارسها الاتحاد الأوروبي وبريطانيا لوقف الحرب في اليمن وتعمير تسوية سياسية تصب في اتجاه تكريس نتائج الانقلاب الحوثي، نفى بن مبارك وجود مثل هذه الضغوط قائلاً «بشكل عام من الخطأ الاعتقاد أن ممارسة الضغوط على الحكومة أو فرض حلول غير عملية ستنتج تسوية سياسية في اليمن. اليمنيون يطالبون بسلام دائم وشامل ولن يتأتى ذلك إلا بمعالجة الجذور السياسية للازمة اليمنية المرتبطة بإقامة نظام يقوم على مبادئ الحرية والعدالة والمساواة والحكم الرشيد وسيادة القانون والتوزيع العادل للثروة والسلطة. ولا توجد ضغوط على الحكومة لتمير تسوية سياسية من أي جهة. وبالنسبة إلى الدور الأوروبي فهو دور بناء وما

لولا جهود الحكومة اليمنية والعمل المتواصل والدؤوب لكانت الأوضاع على الأرض أسوأ بكثير مما هي عليه في الوقت الحالي

وعلى رأسها القرار 2216 ومعاقبة القيادات الحوثية المسؤولة عن عرقلة المسار السياسي وذلك على غرار قرار التصنيف الأميركي. وثانياً الضغط على الداعم الرئيسي للحوثيين وهو النظام الإيراني لإيقاف الدعم العسكري والمالي. وثالثاً دعم الحكومة الشرعية ومؤسساتها لتقوم بدورها وفرض سلطتها على ترابها الوطني».

اتفاق متعثر ومنظمات منازرة

وفي رده على سؤال لـ «العرب» حول موقف الحكومة اليمنية من اتفاقات السويد والأسباب الحقيقية لتعثر تنفيذ أي من بنودها حتى اليوم عدا الجانب المتعلق بتجميد العمليات العسكرية في الساحل الغربي من جهة الحكومة والتبادل الجزئي للأسرى والمعتقلين، قال وزير الخارجية اليمني «في الحقيقة الميليشيات الحوثية لا تأخذ من الاتفاقات إلا ما هو في صالحها ولا تلتزم بتنفيذ ما عليها وهو حال الاتفاقات السابقة، وقد حذرنا مراراً من ذلك. تم إنشاء بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة «أونمها» مع نهاية العام 2018 ومنذ ذلك الحين لم تتمكن البعثة من القيام بمهامها لتنفيذ الانسحابات من الموانئ والمدينة وتسليم الأمن لقوات الأمن المحلية بحسب القانون اليمني وبموجب نص الاتفاق بسبب عرقلة الحوثيين الذين جعلوا من البعثة رهينة لا تستطيع حتى التحرك. لقد طالبنا مراراً الأمم المتحدة بتصحيح الوضع ونقل البعثة إلى مكان محايد وتنفيذ مهامها وفقاً للتفويض الممنوح لها في القرار 2452.

على المجتمع الدولي أن يدرك أن ما يجري بشأن تنفيذ اتفاق ستوكهولم هو مؤشّر على طريقة وأسلوب هذه الميليشيات للتراجع عن تنفيذ الاتفاقات وبالتالي يؤثر في بناء الثقة للدخول في اتفاقات مستقبلية».

وعن تقييمه للعلاقة مع الأمم المتحدة ومؤسساتها العاملة في اليمن بشكل عام في ظل الانتقادات التي توجه إليها إعلامياً وشعبياً ولدورها في اليمن وما يشاع عن انحيازها للحوثيين، أوضح بن مبارك «نحن كحكومة ندعم الأمم المتحدة وهيئاتها في اليمن للقيام بمهام الإغاثة الإنسانية ونقدم كل التسهيلات اللازمة لخدمة الشعب اليمني، وفي ظل تواجد معظم

مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي شغل منصب أمينه العام مروراً باتفاق السلم والشراكة وحتى اتفاق السويد.

وعن الضمانات التي تعتقد الحكومة اليمنية أنها قد تجبر الحوثيين على الانصياع لأي اتفاق، قال «في الواقع تجربتنا كيميئين مريرة مع الحوثيين، حيث لم يلتزموا بأي اتفاقات محلية أو دولية وبالتالي فإن الضمان لانصياعهم يتمثل أولاً في الحاجة إلى موقف دولي حازم من خلال مجلس الأمن لتطبيق قراراته

في رده على سؤال لـ «العرب» حول موقف الحكومة اليمنية من اتفاقات السويد والأسباب الحقيقية لتعثر تنفيذ أي من بنودها حتى اليوم عدا الجانب المتعلق بتجميد العمليات العسكرية في الساحل الغربي من جهة الحكومة والتبادل الجزئي للأسرى والمعتقلين، قال وزير الخارجية اليمني «في الحقيقة الميليشيات الحوثية لا تأخذ من الاتفاقات إلا ما هو في صالحها ولا تلتزم بتنفيذ ما عليها وهو حال الاتفاقات السابقة، وقد حذرنا مراراً من ذلك. تم إنشاء بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة «أونمها» مع نهاية العام 2018 ومنذ ذلك الحين لم تتمكن البعثة من القيام بمهامها لتنفيذ الانسحابات من الموانئ والمدينة وتسليم الأمن لقوات الأمن المحلية بحسب القانون اليمني وبموجب نص الاتفاق بسبب عرقلة الحوثيين الذين جعلوا من البعثة رهينة لا تستطيع حتى التحرك. لقد طالبنا مراراً الأمم المتحدة بتصحيح الوضع ونقل البعثة إلى مكان محايد وتنفيذ مهامها وفقاً للتفويض الممنوح لها في القرار 2452.

على المجتمع الدولي أن يدرك أن ما يجري بشأن تنفيذ اتفاق ستوكهولم هو مؤشّر على طريقة وأسلوب هذه الميليشيات للتراجع عن تنفيذ الاتفاقات وبالتالي يؤثر في بناء الثقة للدخول في اتفاقات مستقبلية».

وعن تقييمه للعلاقة مع الأمم المتحدة ومؤسساتها العاملة في اليمن بشكل عام في ظل الانتقادات التي توجه إليها إعلامياً وشعبياً ولدورها في اليمن وما يشاع عن انحيازها للحوثيين، أوضح بن مبارك «نحن كحكومة ندعم الأمم المتحدة وهيئاتها في اليمن للقيام بمهام الإغاثة الإنسانية ونقدم كل التسهيلات اللازمة لخدمة الشعب اليمني، وفي ظل تواجد معظم

